من نحاة الأندلس ابن طلحة
حياته وآراؤه

بقلم الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة

حمدا لله وصلاة وسلاما على رسوله الذى اصطفى . . .

وبعـــد :

لما كان ابن طلحة من علماء النحو المجيدين الذين لم يكن لهم حظ التأليف ـ حيث لم أعثر على كتب له فى المكتبة العربية ـ أردت أن أبرز هذه الشخصية من خلال آرائها النحوية المنثورة فى بطون الكتب لأخرج للقارىء علما شامخا من علماء العربية أدلى بدلوه فى كثير من مباحثها .

وكما لم يكن له حظ فى التأليف لم يكن له حظ فى الترجمة، فلم أعثر على ترجمة كبيرة له فى التراجم على كثرتها وتعددها .

لذا كان إبراز هذه الشخصية من الأمور الهامة لدارس العربية . ودراستى له تقوم على أمرين :

الأول : حياته من حيث مولده ونشأته وأساتذته وتلامذته ووفاته والعصر الذى نشأ فيه فتأثر به وأثر فيه .

الثانى : آراؤه المنثورة فى بطون الكتب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا : ابن طلحة

(ا) الحياة السياسية والثقافية فى الأندلس :

لقد تم فتح بلاد الأندلس فى عهد الخلافة الأموية على يد موسى بن نصير وقائده الشجاع طارق بن زياد عام ٩٤ هـ، وقد اندفعت القبائل العربية إلى تلك البلاد المفتوحة تعمرها وكان منها قبائل عدنانية وقحطانية. ويرى المؤرخون أن بعض هذه القبائل بقيت فى الأندلس ولم ترجع إلى المشرق مرة أخرى، وبقيت سلالتها مثل الأوس والخزرج[1] وانتشرت القبائل فى هذه البلاد الجبلية وصاروا كثرة كاثرة مما جعل العربية تنتشر بين أهل هذه البلاد، لأن اختلاط العرب بهم مكنهم من تعلم لغتهم حتى أنها غلبت على لغة البلاد الأصلية.

وكانت الفتن والاضطرابات هما أهم ما يميز الأندلس فى بدء فتح المسلمين لها، وقد ساعد ذلك المسلمين على دعم سلطانهم وتوطيد أركان حكمهم.

وكان عبد الرحمن بن معاوية أول المؤسسين للدولة الإسلامية فى الأندلس حيث بنى لأبنائه وأحفاده ملكا عظيما دام من عام ١٣٨ هـ إلى عام ٤٢٨ هـ وكان يحب العلماء ويقدرهم ويعتز بهم، وبلغ من إعتزازه بالعلماء أن كان يزور الغازى بن قيس - وهو أحد علماء قرطبة - فى منزله، وكان الغازى هذا يطلق عليه شيخ النحاة[2].

وقد بلغت هذه الدولة الفتية ذروة المجد والحضارة والعلم فى عصر عبد الرحمن الناصر من عام ٣٠٠ إلى ٣٥٠ هـ، وكان علماؤها ينظرون إلى علماء المشرق متنافسين فى ميدان العلم، وأصبحت بغداد وقرطبة وقتئذ كعبتى العلماء ومصدر العلوم والفنون إلى جميع بقاع الأرض.

---

(١) أنظر نفح الطيب جـ١ ص ١٣٨ الطبعة القديمة.

(٢) أنظر النحو فى الأندلس لأستاذنا الدكتور أحمد حسن كحيل ص ٥.

ولم يبخل الأمويون بشيء على العلماء فأنفقوا عليهم الأموال الطائلة وجلبوا الكتب الأجنبية وترجموها إلى العربية حتى يسهل الاطلاع عليها، وأرسلوا العلماء في مهمات علمية إلى خارج البلاد ليناهلوا من معين العلم.

وكانت في قرطبة مكتبة أنشأها المستنصر جمعت مالم تجمعه مكتبة أخرى وقيل إن هذه المكتبة حوت أربعمائة ألف مجلد في جميع العلوم والفنون.

وقد سار الولاة الذين عينهم المستنصر على نهجه فأنشأوا المكتبات في جميع أنحاء الأندلس حتى قيل إن غرناطة وحدها كان بها سبعون مكتبة(١) ثم كانت المكارثة بعد موت الناصر سنة ٣٥٠ هـ ومن بعده ابنه المستنصر حيث دب النزاع والخلاف بين الأمراء، وانهمك الخلفاء في ملذاتهم وتقاتل رجال الجيش فسقطت الخلافة الأموية في هذه البلاد سنة ٤٠٧ هـ وتشعبت إلى دويلات صغيرة تسودها النزاعات، وهو ما يسمى بعصر ملوك الطوائف، ومع ذلك ظل العلم والعلماء على مكانتهم، لأن هؤلاء الملوك قربوا إليهم العلماء والأدباء، وتنافسوا في جمع الكتب وإنشاء المكتبات فكانت حياتهم امتداداً لحياة الخلفاء من قبلهم.

ثم حدث أن استعان ملوك الطوائف بالمرابطين الذين أسسوا لهم مملكة في شمال إفريقية شملت المغرب الأوسط والأقصى فعبر أميرهم يوسف بن تاشفين المضيق بجيشه لنصرة المسلمين وتم الانتصار على أعدائهم الفرنجة، ثم رأى الانقسام بين ملوك الطوائف فقرر البقاء في الأندلس، وجعلها ولاية تابعة لإفريقية وكان ذلك من عام ٤٨٤ إلى عام ٥٤٢ هـ

ثم جاءت دولة الموحدين التي أسسها محمد بن تومرت وحاربت المرابطين في إفريقية والأندلس، وامتد حكمها من عام ٥٤٢ إلى ٦٦٨ هـ، ولما صار الأمر لهم سلكوا مسلك بني أمية وملوك الطوائف في تشجيع العلم والعلماء يتأثر بهم ويتخذ منهم الزاد للطريق الذي سار فيه وهو طريق العلم والمعرفة

(١) أنظر مجلة المجمع العلمي بدمشق ج ١ ص ١٤٢.

ثم قامت بعد ذلك دولة بنى الأحمر على أنقاض دولة الموحدين واتخـــذوا غرناطة عاصمة لهم بعد سقوط معظم بلاد الأندلس فى أيدى الفرنجة وشاء الله أن يخفت صوت المسلمين فى هذه البلاد الساحرة التى شهدت عصوراً من الحضارة الإسلامية العريقة ، وقد دام حكم بنى الأحمر من عام ٦٦٩ إلى عام ٨٩٧ هـ .

ومع وجود الفتن والقلاقل فى عصر هؤلاء الناس إلا أنه قد ظهر بعض العلماء مثل : لسان الدين بن الخطيب .

ولكن أعاصير الفتن غضت من جمال العلم وحجبت كثيراً من نوره ، فانصرف عنه كثير من الناس ، وهجروا الأندلس إلى أماكن أخرى يجدون فيها الراحة والأمن والاستقرار(١) .

وهكذا سقطت الأندلس والحياة العلمية فى أوج عظمتها ، وعلماؤها ومفكروها فى قمة نشاطهم العلمى والفكرى ، لذلك انتشروا فى البلاد وأفاضوا عليها من قبس نورهم مما جعل العلم يزدهر فى تلك الأماكن التى وصلوا إليها .

(ب) مكانة النحو فى الأندلس :

إن المتتبع للحياة فى الأندلس يجد أن أهلها اشتغلوا بكثير من العلوم والفنون فكانت علوم الدين والأدب واللغة والتاريخ والنحو والتصريف والطب والموسيقى والفلسفة والمنطق والهندسة والحساب .

وكانت علوم العربية والدين من أهم العلوم التى تعلموها وتعلقوا بها فلا تجد طبيباً ولا مهندسا ولا فلكيا ولا فيلسوفا إلا وهو متقن لعلوم العربية وعلوم الدين .

وكان النحو - خاصة - من بين علوم العربية ذا حظوة عند الأندلسيين فكانوا يعتبرونه أصلا من أصول ثقافتهم ، وميزاناً يوزن به العلماء قال ابن سعيد المغربى .

(١) أنظر النحو فى الأندلس لأستاذنا الدكتور / أحمد حسن كحيل ص ٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى أنهم فى هذا العصر كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيروا البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه ، وكل عالم لا يكون متمكنا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء(١) .

وأول العلماء الذين اهتموا بالنحو عندهم هو أبو موسى الهوارى ، وقد كان ذلك فى القرن الثانى الهجرى فى خلافة عبد الرحمن بن معاوية وكان يلتقى بالأئمة والعلماء من أمثال الإمام مالك والأصمعى وأبى زيد الأنصارى .

وكان النحو فى ذلك الوقت مختلطا بعلم الأدب ، فكان يقال عن النحاة مؤدبون ، وأول نحوى فى الأندلس عنى بالنحو خاصة هو جودى ابن عثمان المتوفى سنة ١٩٨ هـ رحل إلى المشرق ، ولقى الكسائى والفراء وغيرهما ، وهو أول من أدخل كتاب الكسائى إلى الأندلس(٢) .

وكان محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأفشنيق والمتوفى سنة ٣٠٧ هـ هو أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس .

ولم يهتم الأندلسيون بدقائق النحو وعلله إلا فى القرن الرابع الهجرى فقد كانوا قبل ذلك يدرسون النحو لتقويم اللسان ومعرفة العربية .

ومع بداية القرن الرابع الهجرى بدأوا يتعمقون فى دراسته ويستقصون أبوابه . ويعنون بدقائقه والاعتلال لمسائله مع دقة النظر وصحة القياس وأول من أخذ بذلك أبو عبد الله محمد بن يحيى الرباحى المتوفى سنة ٣٥٨ هـ رحل إلى المشرق ، ولقى أبا جعفر النحاس بمصر ، وحمل عنه كتاب سيبويه ثم عاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب ، شارحا له ومفسراً ، وكان دقيق النظر عميق الفهم ، ذا قدرة على الاستنباط وتحليل العبارات ، وكان يعقد لطلابه كل يوم جمعة مناظرة فى مسائل الكتاب .

---

(١) أنظر نفح الطيب ص١٠٣ .

(٢) أنظر نشأة النحو ص ١٩٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقول الزبيدى :

لم يكن عند مؤدبى العربية ولا عند غيرهم ممن عنى بالنحو كبير علم بالعربية حتى ورد محمد بن يحيى عليهم (١) .

وقد عاش النحو أزهى عصوره فى القرنين السادس والسابع الهجريين وقد نبغ فيهما كثير من النحاة الذين لو لم يكن فى تاريخ النحو فى الأندلس سواهم لكانوا فخره وزينته ، لقد صار فيهما للنحو دولة ورجال برعوا فى دراسته وأحيوا عصر الخليل وسيبويه .

وقد عاش شيخنا ابن طلحة عصر ازدهار النحو حيث توفى سنة ٦١٨ هـ ومن أشهر علماء هذه الحقبة :

١ ـ محب الدين طلحة أستاذ أشبيلية المتوفى سنة ٥١٨ هـ .

٢ ـ ابن السيد البطليوسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ .

٣ ـ ابن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨ هـ

٤ ـ ابن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ

٥ ـ السهيلى المتوفى سنة ٥٨١ هـ

٦ ـ ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ

٧ ـ الجزولى المتوفى سنة ٦٠٧ هـ على خلاف فى سنة وفاته

٨ ـ ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ

٩ الصفار المتوفى سنة ٦٣٠ هـ

١٠ ـ الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ

١١ ـ ابن هشام الخضراوى المتوفى سنة ٤٦٤ هـ

١٢ ـ الأندلسى المتوفى سنة ٦٦١ هـ

١٣ ـ ابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

١٤ ـ ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

١٥ ـ ابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠ هـ

(١) أنظر الطبقات للزبيدى ص ٣٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هؤلاء هم العلماء الذين عاصرهم شيخنا ابو طلحة ، وقد كان عصرهم عصر ازدهار للعلم عامة والنحو خاصة .

فلا شك أنه قد تأثر بمن تقدمه منهم وأثر فيمن تأخر عنه منهم فكانت آراؤه القيمة التى سندرسها إن شاء الله فى القسم الثانى من هذا البحث وما أن انقضى القرن السابع الهجرى ، وابتدأ عصر دولة بنى الأحمر بالأندلس حتى انتهى عصر ازدهار العلم ، وبدأ عصر الضعف والجمود ، وبدأ العلماء يهاجرون إلى البلاد الآمنة فى المشرق حيث العلم والعلماء .

(ح) ابن طلحة :

اسمه ولقبه : هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن أحمد بن الأسعد بن حزم الأموى الأشبيلى النحوى ، المعروف بابن طلحة .

مولده : ولد ببابره منتصف صفر سنة ٥٤٥ هـ ذكره السيوطى فى البغية وذكر ابن الأبار أن مولده كان ببابرة منتصف ذى الحجة سنة ٥٤٥ هـ .

نشأته : نشأ بأشبيلية بعد أن انتقل إليها والده فسكنها ودرس العربية والآداب بها أكثر من خمسين سنة .

أساتذته : أخذ القراءات عن أبى بكر بن صاف ، والعربية عن أبى إسحاق ابن ملكون وأبى الوليد بن نام ، وتأدب بهم ، وسمع على الحافظ أبى بكر بن الجد كتاب سيبويه بقراءة أبى محمد بن حوط الله ، ولقى أبا زيد السهيلى فسمع عليه بعض كتابه المسمى بالروض الأنف ، وأجازله أبو محمد بن عبيد الله وأبو بكر بن مالك الشريشى وغيرهما .

علمه وفضله : كان إماما فى العربية عارفا بعلم الكلام متبحرا فى علم القراءات ، وكان من أهل التيقظ والفهم ، وقال ابن الزبير : كان إماما

فى صناعة العربية نظارا عارفا بعلم الكلام . وقال فيه أبو الحسن الرعينى : كان أستاذ حاضرة أشبيلية غير مدافع ، وكان مصدرا للإقراء بأشبيلية ، وكان يميل فى عربيته إلى مذهب ابن الطراوة ثم غلب عليه ذلك فشرد عن الجمهور .

قال ابن الآبار : لقيته بأشبيلية ولم أسمع منه سوى ما كان يقرىء ولم تكن له عناية بالرواية ، وغلب عليه التحقق بالعربية والقيام عليها والعكوف على التعليم بها وبالقراءات

تلامذته : أخذ عنه أبو مروان الباجى القاضى ، وقرأ عليه ابن عبدالنور والسقطى وانتفع به الشلوبين ، وكان من إجادة الإلقـــاء وحسن الإفادة وسهولة العبارة على غاية

بعض صفاته : كان - رحمه الله - عاقلا ذا عدالة ومروءة ، مقبولا عند الحكام والقضاة .

وذكر صاحب المغرب أنه كان لطيفا كثير الحب للغلمان والتغزل فيهم .

شعره : كان شعره رقيقا خارجا عن شعر النحاة كما ذكر صاحب المغرب ، ومنه :

إلى أى يوم بعـــده يرفع الخمر ... وللورق تغريد وقد خفق النهر
وقد صقلت كف الغزالة أفقها ... وفوق متون الأرض أردية خضر
وكم قد بكت عين السماء بدمعها ... عليها ولولا ذاك ما بسم الزهر

ومن تغزله فى الغلمان يقول :

بدا الهلال فلما ... بدا نقصت وتما
كأن جسمى فعل ... وسحر عينيه لما

وفاته : مات - رحمه الله - بأشبيلية منتصف صفر سنة ٦١٨ هـ

جزاه الله خيرا وأسكنه فسيح جناته بقدر ما أعطى للغة القرآن وأدب العرب(١) .

ثانيا : آراؤه النحوية والصوفية

إن المتتبع لآراء ابن طلحة فى كتب النحو والصرف يجد أن له عشرة آراء منثورة فى بطون الكتب ، منها ما انفرد به عن غيره ، ومنها ما وافقه فيه غيره ، ومنها ما وافق فيه غيره .

وسوف أذكر آراءه مجملة أولا ثم أقوم بالتفصيل بعد ذلك .

الآراء التى انفرد بها :

١ - رأيه فى الكلام النحوى .

٢ - رأيه فى هل الفعل أصل المصدر أو المصدر أصل الفعل ؟

٣ - رأيه فى صيغ المبالغة .

٤ - رأيه فى العطف على معمولى عاملين .

٥ - رأيه فى بناء « فعال » .

الآراء التى وافقه فيها غيره :

١ - رأيه فى ترخيم المختوم بالتاء .

٢ - رأيه فى النائب عن الفاعل للفعل المتعدى لأكثر من مفعول .

---

(١) انظر فى ترجمة بغية الوعاة للسيوطى

والتكملة لكتاب الصلة لابن الآبار - ط ٤٩٥٦ م - ج ٢ ص ٦٠٥

وللمغرب فى حلى المغرب لستة من علماء الأندلس تحقيق الأستاذ شوقى ضيف - ط دار المعارف بمصر - ج ١ ص ٢٥٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآراء التى وافق فيها غيره :

١ - رأيه فى الفعل المضارع الذى لحقته نون الإناث

٢ - رأيه فى إعمال المصدر .

٣ - رأيه فى إعراب : رأيت زيدا وجده ، وسوف أفصل القول فى كل مسألة مستعينا بالله ومستعيذا به من الشيطان الرجيم

الآراء التى انفرد بها عن بقية النحاة وهى خمسة :

الأول : رأيه فى الكلام النحوى :

يطلق الكلام فى اللغة على الخط والإشارة وما يفهم من حال الشىء كما يطلق على المصدر وهو التكليم .

وقد ذهب جماعة من النحويين إلى أن إطلاقه على الثلاثة الأول مجاز ، وعلى الرابع حقيقة .

كما أطلقوه على ما فى النفس من المعانى التى يعبر عنها ، وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد ، وعلى الكلمة الواحدة(١).

وعرفه الفيروز بادى بأنه القول وما كان مكتفيا بنفسه(٢) .

أما فى اصطلاح علماء النحو فهو القول المفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها .

وقال الخفاجى فى سر الفصاحة : الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة إذا وقع ممن يصح منه ، والمراد بالحرفين الكلمتان(٣) ولا يتأتى الكلام النحوى إلا من اسمين أو من اسم وفعل ،

(١) انظر الصحاح للجوهرى - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار - مادة (ك ل م) .

(٢) انظر القاموس المحيط مادة « كلم » .

(٣) سر الفصاحة للخفاجى تصحيح وتعليق الأستاذ عبد المتعال الصعيدى ص٢٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف ولا من فعل وحرف ولا من كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد . ولا بد له من طرفين وهما المسند والمسند إليه والإسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل لا يصلح إلا أن يكون مسندا ، والحرف لا يصلح لأحدهما .

فالإسمان يكونان كلاما ، وكذلك لإسم مع الفعل ، وأما الفعلان أو الفعل والحرف أو الإسم والحرف أو الحرفان فإنها لا تكون كلاما ، لأنه لم يتوفر فيها ركنا الإسناد .

هذا عند من شرط فى الكلام الإفادة .

وذهب السيوطى فى الهمع إلى أنه لا يجوز أن يشترط فى الكلام الإفادة ، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل ، فالمهمل مالم يوضع لشىء من المعانى ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ومالم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا مالم يفد اسم الكلام رأسا . على أن الكلام إنما يفيد بالموضعة ، وليس لها تأثير فى كونه كلاما كما لا تأثير لها فى كونه صوتاً

وقد تصدى أبو طالب العبيدى فى شرح الإيضاح لنصرة مذهب النحويين فى اشتراطهم فى الكلام الإفادة ، واستدل بقول سيبويه : إن الكلام إنما يقع على الجمل[1] .

وليست الكلمة كلاما على الحقيقة كما هو مذهب جمهور النحاة ، لأنه لا إسناد فيها وذهب ابن طلحة إلى أنها قد تكون كلاما إذا وقعت موقعه ، كقول المجيب « نعم » أو « لا » .

---

(١) أنظر الهمع للسيوطى طبعة بيروت ج ١ ص ١١ ، المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر ج ١ ص ٦٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا الرأى مردود ، لأن الكلام إنما هو الجملة الواقعة بعد كلمة الجواب .

نعم قد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام على سبيل المجـــاز كما جاء فى قوله تعالى « رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها »(١).

وفى قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم « خير كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : —

ألا كل شىء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وزعم أبو على الفارسى أن الإسم مع الحرف يكون كلاما فى النداء نحو: يا محمد . ورد بأن حرف النداء قام مقام الفعل « أدعو » .

وزعم بعض النحويين أن الفعل مع الحرف يكون كلاما فى نحو ما فهم، لأن الضمير المستتر فى الفعل لا يعد كلمة .

ورد بأن الضمير سواء كان بارزا أو مستترا فهو كلمة الإسناد إليه ، وإلا عد قولهم « قم » فعل أمر من قام كلمة .

والصحيح أنه كلام لإسناده إلى الضمير المستتر .

ثانياً : رأيه فى هل المصدر أصل الفعل أو العكس ؟

عرف النحاة المصدر بأنه اسم الحدث الجارى على الفعل .

قال العلامة الرضى : ولو قال : اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصريين ، فإن الفعل مشتق منه عندهم وكذا الوصف على مذهب الأكثرين منهم .

وذهب بعضهم كالفارسى واختاره الشيخ عبد القاهر إلى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل الوصف ، فيكون الوصف فرع الفرع .

وعلة البصريين فى ذلك أنه سمى مصدرا ليكونه موضع صدور الفعل ،

---

(١) المؤمنون ٩٩ — ١٠٠ .

ولأن الفرع من شأنه أن يشتمل على ما فى الأصل وزيادة كالمفرد والمثنى والجمع ، والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن، وفى الوصف دلالته على الذات.

ولا يقال يلزم مزية الفرع على أصله - وهى ممنوعة - لأنا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر ، وما هنا ليس كذلك.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل المصدر والوصف معاً وهو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعداً حسناً أى قعودا والمصدر بمعنى الفاعل أى صادراً عن الفعل إذ العدل بمعنى العادل .

واستدلوا على مذهبهم بعمل الفعل فى المصدر تقول : قعدت قعودا ، وفى التنزيل « وكلم الله موسى تكليما »[1] ومن شأن العامل أن يكون أولا والمعمول ثانياً.

واستدلوا على ذلك أيضا بأن المصدر يأتى مؤكدا للفعل ، والمؤكد قبل المؤكد ، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل نحو: أقام إقامة ، ويصح بصحته نحو ضرب ضربا ، ومن شأن الفروع أن تحمل على الأصول .

وذهب شيخنا ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر .

والمذهب الذى نميل إليه ونرجحه هو مذهب البصريين القائلين بأن المصدر أصل للفعل والوصف معا .

لأن مذهب الفارسى ومن معه مردود باستواء الفعل والوصف فى أنهما يشتملان على ما فى المصدر وزيادة فليس أحدهما أحق بفرعية الأول من الآخر.

وأما مذهب الكوفيين فقد قال العلامة الرضى عن قولهم « والعامل قبل المعمول » فيه مغالطة ، لأنه قبله بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول ، والنزاع فى أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد المتقدمين من الآخر ، وينتقض ما قالوا بنحو : ضربت زيدا

(١) النساء آية ١٦٤ .

وزيد ، ولم يضرب، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول.

وأما مذهب ابن طلحة فضعيف لعدم تحديد الأصل والفرع منهما.

فإذا ضعف مذهب الكوفيين والفارسى ومن معه وابن طلحة قوى عندى مذهب جمهور البصريين ، لأن كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل ، لأنه كان يحصل فى نحو قولك : لزيد ضربت مقصود نسبة الضرب إلى « زيد » لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان .

ويسمى سيبويه المصدر حدثا وحدثاناه ، جاء فى الكتاب : واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب(١).

ثالثا : رأيه فى صيغ المبالغة

عرفها النحويون بأنها ما اشتق من المصدر للدلالة على المبالغة والتكثير فى وقوع الحدث من الذات .

والصيغ القياسية منها خمس صيغ هى :

فعال ـ مفعال ـ فعول ـ فعيل ـ فعل .

---

(١) أنظر هذه المسألة فى الهمع للسيوطى جـ١ ص ١٨٦ ، والتصريح للشيخ خالد الأزهرى جـ١ ص ٣٢٥ ، وشرح الأشمونى جـ٢ ص١١٢ وشرح الكافية للرضى جـ٢ ص ١٩١ ، والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٣٤ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة ٢٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهى على هذا التركيب كثيرة وقليلة على ماهو المشهور عند النحاة

فمثال فعال قول الفلاخ بن حرن :

أخا الحرب لباسا إليها جلالها ... وليس بولاج الخوالف أعقلا

قال سيبويه : وسمعنا من يقول (أما العسل فأنا شراب) .

وقول الشاعر :

فيا لرزام رشحوا بى مقدما ... على الحرب خواضا إليها الكتائبا (١)

قال سيبويه : ومن هذا الباب قول رؤبة :

برأس دماغ رؤوس العـــز

ومثال مفعال قولهم : إنه لمنحار بوائكها حكاه سيبويه .

ومثال فعول قول أبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

إذا عـــدموا زاداً فإنك عاقـــر

وقول أبى ذؤيب :

عشية سعدى لو تراءت لراهب ... بدومة تجر دونه وحجيج

فلى دينه واهتاج للشوق إنها ... على الشوق إخوان العزاء هيوج

وحكى سيبويه :

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه ... كريم رؤوس الدارعين ضروب

وقول ذى الرمة :

---

(١) اللغة : رزام هو رزام بن مالك بن حنظلة . أبو حى من تميم .

رشح : ربى يقال : فلان يرشح للوزارة أى يرى لها ويؤهل .

خواض : فقال من خاض الماء اقتحمه ، وخضت الغمرات ، اقتحمتها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هجوم عليها نفسه غير أنه متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض

ومثال فعيل قوله تعالى (إن الله سميع عليم) وسمع ، إن الله سميع دعاء من دعاه .

وكقول عبد الله بن قيس الرقيات :

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا والأخرى منهما تشبه البدرا

وقول ساعدة بن جؤية :

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

ومثال فعل قول لبيد :

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلوم

حكاه سيبويه .

ومنه قول الآخر :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

وقول زيد الخيل :

أتانى أنهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد

وهذه الأمثلة الخمسة محولة من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة والتكثير فى الحدث ، ولكنها ليست على درجة واحدة فى العمل .

فقد ذكر النحاة أن الثلاثة الأول متفق على إعمالها عند البصريين إذا قصد بها المبالغة والتكثير ، وأما الصفتان الباقيتان فقد إختلف فى إعمالهما عمل الفعل :

فذهب سيبويه إلى إعمالهما ، وذهب غيره إلى عدم الإعمال وأولوا ما ورد من كلام للعرب فى الإعمال .

فقالوا عن (حذر أمورا) إنه بيت مصنوع لسيبويه من اللاحنى .

وقالوا عن قول ساعدة بن جؤية إن (كليل) بمعنى (مكل) .

وهذا الخلاف من سيبويه وغيره إذا كان (فعيل وفعل) محولين ، أما إذا لم يكونا كذلك مثل ظريف وكريم وفطن وطن فلا خـــلاف فى أنهما لا يعملان .

وذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل لفوات الصيغة التى شابه اسم الفاعل بها الفعل ، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر .

ومذهب البصريين أنها تعمل مع فوات الشبه اللفظى ، لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان ، وأيضا فإنها فروع لإسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة إسم الفاعل ، ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك فى الصفة المشبهة .

ومن أعملها مفردة أعملها مثناة أو مجموعة ، من ذلك قول طرفة :

ثم زادوا أنهم فى قومهم غفـــر ذنبهم غير فخر

وقول الكميت :

شم مهاوين أبدان الجزور فما ميص العشيات لاخور ولا قزم

وعمل الثلاثة الأول أكثر من عمل (فعيل وفعل) وعمل (فعيل) أكثر من (فعل) .

وأنكر المبرد عمل (فعيل) قال : فأما ما كان على فعيل نحو : رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً .

وقال سيبويه : وفعل أقل من (فعيل) بكثير ، وقد أنكره الجرمى ، وقال أبو عمرو : يعمل بضعف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال أبو حيان عن فعيل وفعل لا يتعدى فيهما السماع ، بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها .

وقال السيوطى : أكثرها عملا فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل ثم فعل .

وادعى ابن طلحة تفاوتها فى المبالغة أيضا ، ففعول لمن كثر منه الفعل ، وفعال لمن صار له كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، وفعل لمن صار له كالعادة .

قال أبو حيان : ولم يتعرض له المتقدمون .

رابعا : رأيه فى العطف على معمول عاملين

أجمع النحاة على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو قولهم : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل نحو : أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر سعيدا خالدا منطلقا .

كما أجمعوا على منع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر .

أما العطف على معمولى عاملين فإما أن يكون فى المجرور أو فى غيره ، وفيه مذاهب .

الأول : مذهب سيبويه والزمخشرى المنع مطلقا سواء كان فى المجرور أو فى غيره ، وسواء تقدم المجرور أو تأخر ، فلا يجوز عندهما أن تقول :

---

(١) انظر هذه المسألة فى الهمع جـ ٢ ص ٩٦-٩٧، شرح الأشمونى جـ ٢ ص ٢٩٦-٢٩٩ ، وشرح الكافية جـ ٢ ص ٢٠٢ ، والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ١١٠ - ١٤١ ، والتصريح للشيخ خالد جـ ٢ ص ٦٧-٦٨ . والمقتضب للمبرد جـ ٢ ص ١١٣ - ١١٧ .

فى الدار زيد والحجرة عمرو ، ولا فى الدار زيد وعمرو الحجرة ، ولا كان أكلا طعاما زيد وتمرا عمرو .

وعلتهما فى ذلك أنه بمنزلة تعديتين بحرف واحد ، وذلك لا يجوز ، ولأنه لو جاز فى أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع بإجماع كما ذكرت .

قال ابن هشام : وليس كذلك بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة قيل إن منهم الأخفش .

الثانى : الجواز مطلقا ، نقله الفارسى عن جماعة قيل إن منهم الأخفش ، وذكر السيوطى أنه مذهب الكافيجى وآخرين .

فيجوز عندهم ما امتنع عند سيبويه والزمخشرى .

وعللوا الجواز بقولهم : لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع والإلزام نوقف تراكيب العلماء فى تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن الحاجب الجواز مطلقا عن جماعة من النحويين ، وقال السيوطى ، ذكره الفارسى فى بعض كتبه عن قوم من النحويين .

الثالث : المنع فى غير الجار والمجرور والجواز فى الجار ، وهو مذهب ابن مالك ونقل فيه الإجماع عن النحويين ، فيمتنع عنده ، كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر ، ويجوز عنده ، فى الدار زيد والحجرة عمرو . فى الدار زيد وعمرو الحجرة ، .

الرابع : مذهب الكسائى والفراء والزجاج وابن مضاء ونسبه السيوطى فى الهمع للأخفش وهو جواز العطف إن تقدم المجرور المعطوف سواء تقدم فى المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر ، نقل ذلك المهدوى .

رواه ابن هشام حيث قال : وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا .

الخامس : الجواز إن تقدم المجرور ، نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا يجوز إن لم يتقدم ، وهو مذهب ابن السراج وهشام ، ونسبه ابن هشام فى المغنى للمبرد ونسبه السيوطى للأعلم .

قالوا : لأنه كذا سمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات .

وقد ذكر شيخنا الأستاذ عبد الخالق عضيمة فى تحقيقه للمقتضب ج٤ ص١٩٥ أن المبرد ممن منع العطف على معمولى عاملين ، وقال إن المبرد ذكر ذلك فى نقده لسيبويه . وفى رأيى أن المبرد إنما منع العطف إذا تأخر المجرور حيث قال فى إعراب قول النابغة الجعدى :-

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

قال المبرد : ولو قلت فى « ليس » خاصة ، ولا مستنكرا أن تعقرا ، على الموضع كان حسنا .

ثم قال : وأما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما الباء وليس ، فكأنك قلت : زيد فى الدار والحجرة عمرو فتعطف على « فى » والمبتدأ وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه .

وقد قرأ بعض القراء « واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتهـــا وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون »(١) .

فعطف على « إن » و « فى » وهذا عندنا غير جائز .

وأما المانعون فإنهم يؤولون ذلك على حذف حرف الجر .

السادس : يجوز فى غير العوامـــل اللفظية ، وفى اللفظية الزائدة ، لأنه عارض والحكم الأول ، نحو : ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه ، وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمرو .

---

(١) سورة الجاثية آية ٥ .

وإنما امتنع فى العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى ، وهذا رأى ابن الطراوة .

السابع : مذهب شيخنا ابن طلحة ، وهو جواز العطف فى غير العوامل اللفظية ويمنع فيها ، والمقصود بغير اللفظية الابتدائية ، فيجوز عنده : زيد فى الدار والقصر عمرو ، لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو ، فكان العطف على معمول عامل واحد .

وهو مذهب وجيه ، وقد أيده ابن هشام فقال : الحق الجواز فى نحو : فى الدار زيد والحجرة عمرو (١) .

خامسا : رأيه فى بناء «فعال»

هذا الوزن يأتى على خمسة أضرب ، أربعة منها معدولة وواحد على أصله . فما جاء على أصله قد يكون لمذكر أو لمؤنث ، فالمذكر نحو : سحاب ، جمال ، رباب .

والمؤنث : أتان ، عناق .

والمذكر إذا سميت به إنسانا أو غيره يكون منونا .

والمؤنث إن كان نكرة فمنون ، وإن كان معرفة منون للعلمية والتأنيث .

والأربعة المعدولة هى :

١ — ما كان إسما للفعل فى حال الأمر مبنيا على الكسر ، نحو : حذار

---

(١) انظر هذه المسألة فى الهمع جـ٢ ص١٣٩ ، ١٤٠ ، والكتاب لسيبويه جـ٢ ص ٦٣ ، ٦٤ والمغنى جـ ٢ ص ٥٣٩ - ٥٤١ ، والمقتضب جـ٤ ص ١٩٥ ، والتصريح للشيخ خالد الأزهرى جـ٢ ص ١٥٤ ، وشرح الكافية للرضى جـ١ ص ٣٢٣-٣٢٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يا رجل و، نظار يا فتى بمعنى إحذر وانظر ، ونحو : نزال وتراك وغير ذلك وقد أثبته سيبويه ومنعه المبرد حيث قال : أما ما كان فى معنى الأمر فإنما كان حقه أن يكون موقوفا لأنه معدول عن مصدر فعل موقوف موضوع فى فى موضعه فإنما مجازه مجاز المصادر إلا أنها المصادر التى يؤمر بها ،

ومثال هذا النوع : براك بمعنى إبرك ، يقال فى الحرب : براك براك : أى ابركوا واثبتوا ، ومنه قول بشر :

ولا ينجى من الغمرات إلا براكاء القتـــال أو الفرار

وقول الطفيل بن يزيد الحارثى :

مناعها من إبلى مناعهـــا ألا ترى الموت لدى أرباعـــها

وقوله :

تراكها من إبل تراكهـا ألا ترى الموت لدى أوراكها

وقول أبى النجم :

حذار من أرماحنا حذار حتى يصير الليل كالنهـــار

أو تجعلوا دونكم وبار

وقول رؤبة :

نظار كى أركبها نظـــار

وقول زهير :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر

قال سيبويه : ويقال للضبع دباب أى دبى

ومنه قول زيد الخيل :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد علمت سلامه أن سبني كريه كلما دعيت نزال

وقول الآخر :

نعاه ابن ليلى السماحة والندى ويدى شمال باردات الأنامل

وقول جرير :

نعاه أبا ليلى لكل طمرة وجرداء مثل القوس سمح جحولها

وقول الكميت :

نعاه جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والأصل

قال سيبويه : فالحد فى جميع هذا « افعل » ولكنه معدول عن حده ومحرك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن، وحرك بالكسر لأن الكسر مما يؤنث به .

٢ - ما جاء معدولا عن مصدر غير مأمور به نحو : فجار وبداد ومساس ، قرأ الحسن قوله تعالى : « فإن لك فى الحياة أن تقوله لا مساس » بزنة فقال .

ومنه قول النابغة الجعدى :

وذكرت من لبن المحلق شربه والخيل تعدو بالصعيد بداد

فهذا بمنزلة قولهم : تعدو بددا إلا أن هذا معدول عن حده مؤنثا ، ومنه قول حسان :

كنا ثمانية وكانوا جحفلا لجبا فشلوا بالرماح بداد

وقول الآخر :

إنا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

وفجار معدول عن الفجرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال الآخر :

فقال امكثى حتى يسار لعلنا نحج معا قالت : أعاما وقابل

فهى معسولة عن الميسرة .

وقول المتلمس :

جاد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد

فهو بمنزلة « جموداً » .

٣ - ما كان صفة غالبة حالة محل الإسم ، نحو قولهم : يا فساق ويا غدار . ويا خباث ويا لكاع ويا رطاب ويا خضاف ، ويا حباق ويا حزاق .

ومنه قول الشاعر :

لحقت حلاق بهم أكسائهم ضرب الرقاب ولا يهم المغنم

وقول المهلهل :

ما أرى العيش بعد ندامى كلهم قد سقوا بكأس حلاق

فهذا نعت غالب نظير قولهم للنابغة ، الجعدى ، وهو فى الأصل نعت ثم غلب حتى صار إسما له .

ومنه قول النابغة :

فقت لها عيثى جعار وحررى بلجم امرىء لم يشهد اليوم ناصره

وهو إسم للجاعرة ، والمراد بها الضبع ، ويقال لها أيضا « قثام » لأنها تقثم أى تقطع .

قال ابن يعيش : ولا يستعمل هذا النوع فى غير النداء غالبا ، وإنما اختص به النداء لأنه يصير معرفة بالقصد .

وربما جاء فى غير النداء ضرورة فى الشعر ، نحو قول الحطيئة :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع

٤ - ما كان معدولا عن فاعله فى الأعلام ، نحو : حذام وقطام ورقاش وقد اختلف فيه :

فالحجازيون يجرونه مجرى ما تقدم ، لأنه مؤنث معدول عن خادمة وقاطمة ورقاشة .

فهذه هى الخمسة أضرب لبناء « فعال » .

وينقاس بلا خلاف فيما دل على السب نحو قولهم : يا قذار ويا لآم .

ويصاغ من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف ؛ نحو : جلاس من جلس ، ونطاق من نطق ، وقوام من قام .

فإذا سمع من غير ذلك اقتصر فيه على المسموع ، نحو : دراك من أدرك .

وذهب شيخنا ابن طلحة إلى جواز صياغته مما زاد على ثلاثة نحو : دراك من أدرك .

ومذهب الزمخشرى أن هذا البناء لا يأتى من الرباعى إلا قليلا ، نحو : قرقار بمعنى قرقر ، قال الراجز :

قالت له ريح الصبا قرقار واختلط المعروف بالإنكار

وقالوا : عرعار من العرعرة ، وهى لعبة الصبيان ، قال النابغة :

فتكنفى جنبى عكاظ كليهما يدعو وليدهم بها عرعار

وقد خرج قرقار وعرعار على حكاية الصوت المردد دون أن يكونا معدولين .

قال ابن يعيش : وهو القياس ، لأن بناء « فعال » إنما يجىء من

الثلاثى ، وهذا العدل إنما جاء فيه وحده ، فأما الرباعى نحو : قرقار وعرعار فهو فعلال وليس بـ « فعال » .

ولا يصاغ هذا البنـــاء أيضا من ناقص ، فلا يجوز : كوان منطلقا ، ولا بيات ماهرا بمعنى كن وبت .

ولا من جامد ، فلا يجوز : وذار ولا وداع زيداً بمعنى ذر ودع .

الآراء التى وافقه فيها غيره وهما رأيان : السادس والسابع :

سادساً : رأيه فى ترخيم المؤنث بالتاء :

المؤنث بالتاء إما أن يكون علما أو غير علم ، وعلى كل إما أن يكون ثلاثيا أو زائداً على ثلاثة .

وترخيم المؤنث بالتاء فيه مذاهب :

الأول : مذهب جمهور النحاة جواز ترخيمه مطلقا ، ومنه قـــول امرىء القيس :

أفاطم مهلا بعض هـــذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى

وقول العجاج :

جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على بعيرى

الثانى : اشترط ابن مالك لجواز ترخيمه أن يكون المنادى مبنيا ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ، نحو قول الأعمى : ياجارية خذى بيدى .

---

(١) انظر هذه المسألة فى كتاب سيبويه حـ ٣ ص ٢٧٠ - ٢٧٦ .

المقتضب للمبرد حـ ٣ ص ٣١٨ - ٣٧٣ .

شرح المفصل لابن يعيش حـ ٤ ص ٥٩ - ٦٤ .

شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ٧٥ - ٧٩ .

الهمع للسيوطى حـ ١ ص ١٨٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا يرخم المضاف فلا يجوز عنده ترخيم : يا حمزة السعادة ويا طلحة الخير وأما قول الشاعر :

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا

فقد حكم عليه بالشذوذ .

الثالث : اشترط المبرد فى ترخيم المؤنث بالتاء أن يكون علما ، قال : والترخيم داخل على المعارف لأنها مثبتة مقصود إليها مبينة من غيرها ، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها .

فلا ترخم النكرة المقصودة .

ورده جمهور النحاة ، قال الشيخ خالد الأزهرى : لا يشترط لترخيمه علمية ، بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد .

وقال العلامة الأشمونى : والصحيح جوازه .

الرابع : ذهب ابن عصفور إلى منع ترخيم المؤنث بالتاء إذا كان مجهولا ، فلا يجوز عنده ترخيم صلعمة بن قلعمة ، لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف ومذهب الجمهور على جواز ترخيمه كما تقدم ، لعدم اشتراط أن يكون معروفا .

قال العلامة الأشمونى : وليس كونه كناية عن المجهول بمانع ، لأنه علم جنس وإذا جوزنا ترخيمه كما هو مذهب الجمهور فإن وقف عليه فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، تقول فى ترخيم « طلحـــة » يا طلحة « بهاء ساكنة فى آخره » .

واختلف فى هذه الهاء فظاهر مذهب سيبويه أنها هاء السكت حيث قال : واعلم أن العرب الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمة ويا طلحة . وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حرف الميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة لهما فى الوقف كما لزمت الهاء فى وقف « أرمه » .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذهب ابن مالك إلى هذه هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة .

قال فى التسهيل : ولا يستغنى - غالبا - فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها .

قال سيبويه : واعلم أن أناسا من العرب يثبتون الهاء ، فيقولون : ياسلمة أقبل ، وبعض من يثبت يقول : ياسلمة « بالفتح » .

واختلف النحاة فى تخريج الفتح فى قول النابغة :

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

فذهب ابن كيسان إلى أن هذه التاء هى المبدلة من هاء التأنيث التى تلحق فى الوقف وقد ثبتت فى الوصل إجراء له مجرى الوقف ، وألزمت الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب جماعة منهم الفارسى إلى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته ، ودعاهم إلى القول بزيادتها حشواً أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم .

وذهب جماعة إلى أنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا :

فقيل: هو معرب نصب على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف .

وقيل : بنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح ، لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب . فهو نظير « لا رجل فى الدار » .

وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى أن الاسم غير مرخم والتاء ليست زائدة ، بل هى تاء الكلمة ، حركت بالفتح إتباعا لحركة ماقبلها ، والاسم مبنى على الضم تقديرا ، كما أن الأول من « يازيد بن عمرو » كذلك وهذا

ماذهب إليه العلامة ابن طلحة[1] .

سابعا : النائب عن الفاعل بعد المتعدى لمفعولين أو أكثر :

المتعدى لمفعولين قد يكون من باب « كسا » فلا يكون أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد يكون من باب « ظن » فيكون أصلهما المبتدأ أو الخبر .

والمتعدى لأكثر من مفعولين مثل أعلم وأرى .

فإذا كان الفعل متعديا لأكثر من مفعول فإنابة الأول جائزة باتفاق العلماء والخلاف إنما هو فى إنابة الثانى أو الثالث .

أما إنابة الثالث فقد ذهب جماعة من النحويين منهم ابن هشام الخضراوى وابن أبى الربيع وابن الناظم إلى منعه إتفاقا .

وذهب جمهور العلماء إلى جوازه إن لم يحدث لبس ، نحو أن يقال فى أعلمت زيداً كبشك سمينا : أعلمت زيداً كبشك سمين ، وقد قال به أبو حيان فى النكت الحسان .

وقال الشاطبى : أجاز بعض المتأخرين إنابة الثالث لكن مع حذف الأول وأجرى فيه الخلاف فى الثانى .

وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثانى أن يقول بإقامة الثالث ، إذ لافرق بينهما .

قال الشاطبى . وهو إلزام صحيح[2] .

---

(١) انظر هذه المسألة فى الهمع للسيوطى ج ٤ ص ١٨٥ .
المقتضب للمبرد ج ٤ ص ٢٦٤ ، الكتاب لسيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ .
شرح الأشمونى ج ٣ ص ١٧٣ ، التصريح للشيخ خالد ج ٢ ص ١٨٦ .
(٢) انظر التصريح ج ٣ ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

أما المتعدى لمفعولين فإن كان من باب ، كسا ، فإن كان ملبسا امتنع إقامة الثانى اتفاقا ، لأن كلا منهما يصلح لأن يحل محل الآخر .

فإذا قلت : أعطيت زيداً عمراً لم يعلم فى البناء للمجهول المعطى من المعطى له أى لا يعلم المأخوذ من الآخذ .

وإن لم يلبس نحو : أعطيت زيداً كتاباً ففيه خلاف :

ذهب جماعة إلى أنه تجوز مطلقا — أى سواء اعتقد القلب أم لا ، وسواء كان الثانى نكرة والأول معرفة أم لا — لظهور الآخذ من المأخوذ .

وذهب جماعة آخرون إلى المنع مطلقا ، فيجب حينئذ إنابة الأول لأنه فاعل فى المعنى .

وفصل آخرون ، فقالوا يمتنع إنابة الثانى إن لم يعتقد القلب فى الإعراب ويجوز إن اعتقد القلب .

وذهب الفارسى إلى امتناعه إن كان نكرة والأول معرفة ، فلا يقال : أعطى درهم زيداً لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة .

وذهب الكوفيون إلى الجواز بقبح .

أما إذا استويا فى التنكير نحو : أعطيت طالبا كتابا فقال البصريون إقامة الأول أولى ،

وإذا استويا فى التعريف استويا فى الحسن قاله المرادى نقلا عن الكوفيين فى شرح التسهيل .

وذهب أبو على الفارسى إلى أن إقامة الأول أحسن حينئذ ، قال :

« وتقول : أعطى زيد الدرهم ، فتقيم « زيد » مقام الفاعل وهو أحسن ، ويجوز : أعطى الدرهم زيداً ، لأنهما جميعا مفعول بهما ، فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلل الشيخ عبد القاهر وجه التفضيل فى الحسن بقوله :

« وإنما كان الأول أحسن لأمرين :

أحدهما : أنه فاعل فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا درهما كان زيدا آخذا والآخذ فاعل ، كما أن المعطى كذلك ، وليس للدرهم حظ فى الفاعلية ألبتة لأنه مأخوذ فأن تضع وضع الفاعل ما هو مشاكل له فى المعنى أولى على كل حال .

ثانيهما : أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل فى اللفظ ، ألا ترى أن مرتبة « زيد » قبل مرتبة « الدرهم » ، فإذا أسقطت الفاعل كان الذى بجنبه أولى بموضعه ، ورتبته من الذى ليس بمجاور له .

وقال أبو حيان : محل الخلاف إذا كان الثانى منصوبا بالفعل المتقدم ، أما من جعله منصوبا بفعل مقدر نحو قولهم فى التقدير « يأخذ كتابا » فلا يصح حينئذ إقامة الثانى ، لأنه معمول لغير الفعل المتقدم .

وأما ما كان من باب « ظن » فقد منعه الجزولى وابن هشام الخضراوى مطلقا أى سواء ألبس أم لم يلبس ، وسواء كان الأول معرفة والثانى نكرة أم لا وسواء كان الثانى جملة أم لا .

وعلتهم فى المنع الإلباس إذا كان المفعولان نكرتين نحو : ظن أفضل منك أفضل من زيد ، أو معرفتين نحو : ظن صديقك زيدا .

وأما فيما كان الأول فيه معرفة والثانى نكرة فعلتهم فى المنع عود الضمير على متأخر ، لأن الغالب فى الثانى أن يكون مشتقا نحو : ظن قائم زيداً .

وذهب شيخنا ابن طلحة والسيرافى وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين إلى الجواز إن لم يلبس بشرط أن لا يكون الثانى جملة ولا ظرفا مع أن الأحسن إقامة الأول نحو : ظننت طالعة الشمس .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإن حدث لبس نحو : ظن صديقك زيدا ، أو كان جملة نحو : ظن زيداً أبوه قائم ، أو ظرفا نحو : ظن عندك زيداً ، أو ظن فى الدار زيدا فهم ممتنع عندهم .

وذهب العلامة الرضى إلى أن الجملة إن كانت محكية جاز قيامها مقام الفاعل لكونها بمعنى المفرد نحو قوله تعالى « وقيل يا أرض ابلعى ماءك » [1] أى قيل هذا القول .

وثالث الآراء فيه الجواز بالشروط السابقة وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز ظن قائم زيداً .

قال أبو حيان : فإن عدم المفعول الأول ونصب الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو : علم أيهم أخوك .

وصرح به السيرافى والنحاس ، ومنعه الفارسى .

وذهب الرضى — تبعا لابن الحاجب — إلى الجواز إن أمن اللبس ولزم كل من المفعولين مركزه حيث قال :

« والذى أرى أنه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة ، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا فى الأصل بعد ما كان مبتدأ ، فلا يجوز فى نحو : علمت زيدا أباك — مع اللبس — تقديم الثانى على الأول ، وهذا كما قلنا فى ضرب موسى عيسى ، وكذا فى نحو : أعلمتك زيدا أباك .

---

(١) انظر هذه المسألة فى الهمع للسيوطى حـ١ ص١٦١، ١٦٢، وشرح الأشمونى حـ٢ ص ٩٨ — ٩٩، والتصريح للشيخ خالد جـ ١ ص ٢٩٢ ، وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ٨٤ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر حـ١ ص٣٥١ ، وأوضح المسالك لابن هاشم تحقيق الشيخ محيى الدين عبد الحميد حـ ١ ص ٣٨٣ .

وإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه. وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلى الفعل بلا فصل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل الفاعل فنقول : علم زيدا أبوك ، والمرفوع ثانى المفعولين.

الآراء التى وافق فيها غيره وهى الثلاثة الباقية :

ثامنا : رأيه فى المضارع الملحق به نون الإناث

المضارع هو الفعل المشبه للاسم الدال على الحال أو الاستقبال المبدوء بحرف من حروف « أنيت » .

وإنما أشبه الاسم لوقوعه مشتركا مع اسم الفاعل فى عـــدد الحروف والحركات والسكنات وصلاحيته للحال والاستقبال .

وقد أرجع بعض العلماء شبه المضارع للاسم لدخول لام الابتداء عليه كدخولها على الأسماء ، نحو : إن زيد ليخرج ، كما تقول : إن زيداً لخرج أو إن زيدا لا خرج .

وما قيل من إعرابه لمشابهته اسم الفاعل إنما هو مذهب البصريين .

قال ابن الناظم : وأما المضارع فأعرب جملا على الإسم ، لشبهه به فى الإبهام والتخصيص ودخول لام الإبتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وذهب ابن يعيش إلى أنه أعرب لشبهه الاسم فى ثلاثة :

١ — قيامه مقامه ، فهو يصلح لزمنى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما .

٢ — وقوعه مواقع الأسماء وتأدية معانيها .

٣ — دخول لام التوكيد عليه وهى فى الأصل للأسماء .

وذهب الكوفيون إلى أن إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضا — المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه ، وذلك نحو قولك « لا تضرب » رفعه مخلص لكون « لا » للنفي دون النهي ، وجزمه دليل على كونها للنهي .

والمضارع هو المعرب من بين الأفعال بشرط عدم مباشرة نون التوكيد أو نون الإناث له .

وفي بنائه عند اتصال نون التوكيد به خلاف يضيق المقام عن ذكره ، كما وقع الخلاف بين العلماء عند اتصاله بنون الإناث ، وهو ماسنقوم بتفصيل القول فيه :

فالجمهور على أن المضارع يبنى إذا اتصلت به نون الإناث اتصالا مباشرا وذكر ابن مالك ثلاث علل لبنائه حينئذ فقال :

الأول : الحمل على الماضي المتصل بها .

الثاني : نقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال .

الثالث : تركبه معها ، لأن الفاعل كالجزء من فعله .

وأرجع سيبويه البناء إلى حمل المضارع حينئذ على الماضي فقال : وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا ، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال « أكلوني البراغيث » وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب ، كما فعلت ذلك في « فعل » حين قلت « فعلت » و « فعلن » فأسكن هذه هنا وبنى على هذه العلامة كما أسكن « فعل » لأنه فعل كما أنه فعل ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، فليس هذا بأبعد منها إذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ولم يفعلن .

وذهب الرضي وابن يعيش مذهب سيبويه .

قال الرضي : يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربع متحركات

حملا على « ضربن » جاز بناؤه - أيضا - حملا عليه ، وإذا جاز لك تشبيه الفعل المعتل الفعل أن يرد إلى أصله من البناء مع أن هناك داعيا إلى بنائه ، وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان لمشابهة نحو « ضربن » .

وقال ابن الناظم : وإذا اتصل بالمضارع نون الإناث بنى على السكون لأنه اتصل به ما لا يتصل هو ولا نظيره بالأسماء ، فضعف شبهه بالاسم فرجع إلى أصله من البناء ، وحمل على نظيره من الماضى المسند إلى النون فبنى على السكون » .

ونقل ابن مالك فى شرح التسهيل الاتفاق على بنائه عند اتصاله بنون الإناث وليس الأمر كما رأى .

وقد ذهب جماعة من النحويين منهم ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى

قال السيوطى : وعللوه بأنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى .

ونقل ابن الحاجب والشيخ خالد القول بإعرابه مع نون الإناث .

والحق أن المضارع معرب إذا لم تباشره نون الإناث أو نونا التوكيد فإذا باشرته نون الإناث بنى على السكون ، وإذا باشرته نون التوكيد بنى على الفتح وهو مذهب جمهور النحاة .

---

(١) انظر هذه المسألة فى شرح الكافية حـ ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش حـ ٧ ص ٦ ، ١٠ ، والكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٨ ، ٩ ، والتصريح حـ ١ ص ٥٦ ، وشرح الأشمونى حـ ١ ص ٧٠ ، والهمع حـ ١ ص ١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تاسعاً : رأيه فى إعمال المصدر :

سبق الحديث عن معنى المصدر أثناء الكلام عن الرأى فى « هل المصدر أصل الفعل أو العكس » وهو الرأى الثانى له فى هذا البحث .

ونريد الآن أن نلقى الضوء بل ندقق النظر فى إعماله وآراء العلماء فى ذلك فنقول وبالله التوفيق :-

يعمل المصدر فى حالات ثلاث :

الأولى : عمله مضافا . الثانية : عمله منونا . الثالثة : عمله مقترنا بأل، وقبل أن أتحدث عن حالات عمله يجدر بى أن أبين متى يعمل ؟

وقد اشترط لعمله شروط وهى :-

١ - أن يكون مفردا ٢ - أن يكون مكبرا .

٣ - أن يكون غير محدود . ٤ - أن يكون ظاهرا .

٥ - أن يكون غير منعوت ٦ - أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبى

٧ - أن يتقدم على معموله ٨ - أن لا يكون محذوفا .

فلا يعمل المصدر مثنى أو جمعا ، فلا يجوز أن يقال : عجبت من ضربيك زيدا ، وأما قول الشاعر :-

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

حيث جمع المصدر « تجربة » فقال « تجاربهم » وأعمله ، فهذا محكوم عليه بالشذوذ وجوزه قوم منهم ابن عصفور فى الجمع المكسر ، واختاره ابن مالك فقال : لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية ، لأن جمع الشىء بمنزلة ذكره مكررا بالعطف ، وقد سمع « تركته بملاحس البقر أولادها » وقال الشاعر :-

وقد وعدتك موعدا لو فت به مواعيد عرقوب أخاه بيثرب(١)

(١) أنظر شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك تحقيق د/ محمد كامل بركات ج ٢ ص ٢٢٧ وقد نسب هذا البيت للشماخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأجاز ابن الطراوة إعماله فى التمييز ، قال : لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف ، نحو : عجبت من تصببانه عرقا .

قال : ويحتمل أن يكون منه قوله صلى الله عليه وسلم « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة : أحاسنكم أخلاقا »(١).

قال أبو حيان : والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر .

ولا يعمل المصدر مصغرا ، فلا يجوز أن يقال : عجبت من ضريبك زيدا لقوة جانب الإسمية بالتصغير .

ولا يعمل محدودا بالتاء الدالة على الوحدة ، فلا يقال : عجبت من ضربيك زيدا ، وأما قوله الشاعر : -

يحابى بهم الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب (٢)

حيث أعمل المصدر المحدود بالتاء ، ضربة ، فشاذ .

ولا يعمل مضمرا ، قال ابن مالك فى التسهيل : هذا قول جمهور البصريين .

وأجاز الكوفيون إعماله مضمرا فيقولون : مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح(٣) .

والسبب فى منع إعماله حينئذ زوال الصفة التى هى أصل الفعل عن المصدر ، لأن ضمير المصدر ليس بمصدر على الحقيقة .

وأما قول الشاعر : -

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم(٤)

---

(١) صحيح البخارى باب فضائل الصحابة ، مسند الإمام أحمد جـ٤ ص١٩٢ برواية « إن أحبكم إلى محاسنكم أخلاقا » وفيها الشاهد .

(٢) قال السيوطى فى الدرر جـ٣ ص ١٢٢ : لم أعثر على قائله .

(٣) أنظر شرح التسهيل لابن عقيل جـ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) البيت من معلقة زهير . أنظر الدرر جـ٢ ص ١٢٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أى وما الحديث عنها فقد خرجه البصريون على تعليق « عن » بمحذوف أى أعنى عنها .

ولا يعمل موصوفا قبل العمل ، لأن هذا المصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل ، فهو كفعل موصول به فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير أحمد ، ويجوز من ضربك أحمد الكثير ، وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع: عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه زيداً ، ومن إتيانك وشبك إلى زيد .

قال ابن عقيل فى شرح التسهيل : وإن أخرت جاز ، وقد رد الفارسى على السيرافى قوله فى . أنت . من قول عدى بن زيد : -

ارواح مودع أم بكور أنت فانظـــر لأى ذاك تصير

إنه فاعل للمصدر من جهة الوصف ، وخرجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسره « فانظر » ، وممن ذكر هذا سيبويه .

وأجاز السيرافى والأعلم كونه مبتدأ خبره « رواح » إما مبالغة وإما على معنى ذو رواح[1] .

ولا يعمل إذ فصل بينه وبين معموله بأجنبى . فلا يقال إن قوله تعالى « يوم تبلى السراء » معمول لقوله « رجعة » فى الآية السابقة عليها « إنه على رجعه لقادر »[2] .

ولا يعمل مؤخرا عن معموله ، فلا يقال : أعجبنى زيدا ضربك .

ولا يعمل محذوفا فى الأصح ، لأنه كالموصول ، والموصول لا يحذف ، فلا يقال : إن باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره إبتدائى ، وأجازه

---

(١) أنظر شرح ابن عقيل على التسهيل جـ٢ ص ٢٢٩ .

(٢) سورة الطارق الآيتين ٨، ٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جائزة من النحاة إذا دل عليه دليل ، لأنه كالملفوظ به ، كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله فى المضاف إليه(١) .

وأعماله مضافا أكثر من إعماله منونا ، نحو قوله تعالى « ولولا دفع الله الناس ، الحج(٢) يدل على ذلك الاستقراء ، وعلله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول « أل » والتنوين فقويت بها مناسبة للفعل .

وقال الرضى : وهو الأكثر لأنه محله الذى يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد باضته إليه أولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد ، وأيضاً طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لأنه محله الذى يقوم به .

وقال الشيخ خالد : وعمل المصدر مضافا أكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه وعمله منونا أقيس من عمله مضافا ، لأنه يشبه الفعل بالتنكير(٣) .

وهذا يوافق مذهب الزجاج لأن ما شبه به نكرة فكذا ينبغى أن يكون نكرة . ورد بأن إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه فى رتبة المضمر .

ومع أن الشيخ خالد جعل المنون أقيس فى الإعمال إلا أن الكوفيين أنكروه وقالوا إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فإضمار فعل يفسر المصدر

---

(١) أنظر التصريح للشيخ خالد ج٢ ص٦٣ .

(٢) أنظر شرح الكافية الرضى ج٢ ص١٩٦ .

(٣) أنظر التصريح للشيخ خالد ج ١ ص٦٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من لفظه كقوله تعالى: « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة»[1] التقدير عندهم يطعم يتيما .

وقال السيوطى : ورد بأن الأصل عدمه .

ثم إعماله معرفا بأل يأتى بعد المرحلتين السابقتين .

قال الشيخ خالد : وعمله معرفا بأل قليل فى السماع ضعيف فى القياس ، لبعده عن مشابهة الفعل بدخول « أل » عليه .

ومنع إعماله الكوفيون كما منعوا إعمال المنون ، ونقل ابن أصبغ عن الفراء إجازة إعماله لكن على استقباح ، والبغداديون منعوه ألبتة .

ومنع ابن السراج من البصريين إعماله .

والحقيقة أن هذا المصدر اختلف فى إعماله على أربعة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه جواز الإعمال ، قال : وتقول عجبت من الضرب زيداً كما تقول عجبت من الضارب زيداً يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر :

ضعيف النكاية أعـــداءه يخال الفرار يراخى الأجل

الثانى : مذهب الكوفيين منع الإعمال كما منعوا إعمال المنون ووافقهم البغداديون وابن السراج من البصريين ، وعللوا المنع بأن اقترانه بأل يبعده عن شبه الفعل ويقربه من الأسماء لأن أل من خصائص الأسماء ، وأولوا ما ورد منه على إضمار فعل .

الثالث : مذهب جماعة من النحويين جواز إعماله بقبح نقل ابن أصبغ ذلك عن الفراء والفارسى .

---

(١) سورة البلد الآية ١٤ ، ١٥

الرابع : مذهب ابن طلحة وابن الطراوة جواز إعماله إن عاقبت «أل» الضمير نحو : إنك والضرب خالدا لمسيء إليه ، وإن لم تعاقبه لا يجوز الإعمال ، نحو : عجبت من الضرب زيد عمرا ، ووافقهما أبو حيان .

قال الشيخ خالد : ويرد هذا المذهب قول الشاعر :

عجبت من الرزق المسيء إلهه وللترك بعض الصالحين فقيرا(١)

أي عجبت من أن يرزق المسيء إلهه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا

قال ابن عقيل في شرح التسهيل : وأنشد القالي في أماليه :

قل الغناء إذا لاقى الفتى تلفا قول الأحبة لا يبعد وقد بعدا(٢)

أي قل أن يغني قول الأحبة شيئا إذا لاقى الفتى تلفا ، رفع به الفاعل ونصب به الظرف ، وحذف المفعول المنصوب وهو « شيئا » .

وذهب ابن عصفور إلى أن إعمال المعرف بأل أقوى من إعمال المضاف في القياس ، وقيل المضاف والمنون في الإعمال سواء .

قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصية من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون

---

(١) أنظر التصريح حـ ٢ ص ٦٣ .

(٢) أنظر المسألة في التصريح للشيخ خالد حـ ٢ ص ٦٢-٦٣ .

الهمع للسيوطي حـ ٣ ص ٩٢-٩٣ .

الدرر اللوامع للسيوطي حـ ٢ ص ١٢٢-١٢٥ .

شرح الكافية للرضي ص ١٩٦-١٩٧

شرح الأشموني حـ ٢ ص ٢٨٤-٢٨٧ .

الكتاب لسيبويه حـ ١ ص ١٨٩-١٩٢ .

شرح التسهيل لابن عقيل حـ ٢ ص ٢٢٦-٢٢٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأن الأصل فى الأسماء ألا تعمل فإذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة.

وكلام أبى حيان فيه كبير مغالطة لأنه يرد عليه ماورد عن العرب فى ذلك من إعمال المصدر بأحواله الثلاثة ، وهو لا يمكن رده .

والرأى الذى نميل إليه هو رأى سيبويه المجوز لإعمال المصدر المقرون بأل وإن كان قليلا لوروده فى كلام العرب .

عاشرا : رأيه فى إعراب « مررت به وحده » :

ذهب سيبويه إلى أن « وحده » حال من الفاعل حيث قال : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف فى الباب الذى يليه ، وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده .

وقد فسر الأستاذ عبد السلام هارون ذلك حيث قال : قال الرمانى : وتقول مررت به وحده فينتصب على معنى أفردته بمرورى وحده واختصصته بمرورى وحده ثم تحذف هذا الفعل ، لأن وحده يقتضى الاختصاص به دون غيره ، إذ فيه معنى التوحيد فى هذا الوجه .

ثم قال سيبويه : ومثل ذلك فى لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة .

وزعم الخليل — رحمه الله — أنه اذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول مررت بهؤلاء فقط لم أجاوز هؤلاء ، كما أنه إذا قال « وحده » فإنما يريد مررت به فقط لم أجاوزه .

قال ابن يعيش : وأما ماجاء مضافا فنحو قولك مررت به وحده ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر فى موضع الحال كأنه فى معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد ، كأنك قلت : أوجدته بمرورى إيجادا ، أو إيجاد فى

معنى موحد أى منفرد ، فإذا قلت : مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا .

ثم قال : ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل وللمفعول . انتهى كلام ابن يعيش .

وأرى أن الأمر قد التبس عليه ، حيث لم يفهم من كلام سيبويه إلا جعله للفاعل ، وقد أيد ذلك العلامة الأشمونى فقال : إذا قلت : رأيت زيدا وحده فذهب سيبويه أن « وحده » حال من الفاعل .

قال الصبان فى حاشيته : أى حالة كونى موحده أى مفرده بالرؤية فهو إسم مصدر « أوحد » مؤول باسم الفاعل ، أو حالة كونى متوحـــدة أى متوحدا به أى منفردا برؤيته، فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد .

وذهب المبرد إلى جواز جعل « وحده » حالا من المفعول ، قال : أما قولك مررت بزيد وحده فتأويله أوحدته بمرورى إيحادا كقولك أفردته بمرورى إفرادا ، وقولك « وحده » فى معنى المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب .

وكلامه مفهم لجواز جعله حالا من المفعول .

وذهب شيخنا ابن ظلحة إلى وجوب كونه حالا من المفعول ، لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدى .

قال العلامة الأشمونى : وصحة مررت برجل وحده - وبه مثل سيبويه - تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر - فى الغالب - إنما تجىء أحوالا من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرفية المكانية لقول بعض العرب

زيد وحده ، والتقدير : زيد موضع التفرد (١) .

وبعد ...

فهذه هى آراء العلامة ابن طلحة ألقيت الضوء عليها وناقشتها من خلال آراء العلماء لكل منها قاصدا إبراز آراء هذه الشخصية النحوية الفذة ، وأسأل العلى القدير أن أكون قد وفقت فى ذلك راجيا منه سبحانه أن يعينى على فهم آراء علماء العربية خدمة لكتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم .

والله الموفق والهادى الى سواء السبيل

(١) راجع هذه المسألة فى الكتاب لسيبويه حـ١ ص ٣٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش حـ ٢ ص ٦٣ ، والمقتضب للمبرد حـ ٣ ص ٢٣٩ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه حـ ٢ ص ١٧٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner